http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2171) السنة الثامنة - السبت (25) حزيران 2011

كتابة على الحيطان

من يحاسب النائب؟

عامر القيسي

شمّر بعض النواب عن سواعدهم ونظموا حملة تواقيع لمحاسبة النواب المتغيبين عن اجتماعات مجلس النواب. وقلنا خيرا، فبعد أن غسل أعضاء البرلمان أيديهم من مهمة مراقبة الحكومة ومحاسبتها لأسباب باتت معروفة للبعيد قبل القريب ولا داعي لتكرارها ، فان بعض النواب اختاروا بديلا عن الحكومة بشخص زملائهم الذين يكثرون الغياب متجولين في بلاد الله الواسعة بحثا عن حلول لمشاكل العراق المستعصية عليهم.

البعض في تركيا لجلب الماء، ومنهم من يقيم في الكويت لإيقاف مشروع ميناء مبارك وآخرون يصلون ليلهم بنهارهم في عواصم العالم الأخرى من اجل خفض ديون تلك الدول علينا ووقف نزيف التعويضات، فيما اختار المختصون منهم اليابان وألمانيا لدراسة تجربة مارشال الإعمار عن كثب وترقب وتأمل لينقلوها الى العراق.

هذه هي أسباب الغياب أيها السادة فلماذا تحاسبون الذي يعمل في الخارج ولا تحاسبون الذي لا يعمل في الداخل، أو الذي لا عمل له غير حضور حصة اجتماع المجلس، والتوقيع في سجل الحضور لان احد بنود الخطاب الانتخابي لهم هو التزامهم، حد العظم، بالتوقيع على سجل الحضور، خصوصا أنهم وعدوا ناخبيهم أن لا يفعلوا غير هذا العمل الجليل!

لكن السادة النواب حملة لواء تواقيع محاسبة المتغيبين قد فترت همتهم وأوقفوا حملتهم الخاصة بمحاسبة زملائهم واستبدالهم، وحسب التسريبات فان الحملة على وضوحها وبساطتها دخلت نفق التسقيط والمحاصصة والتوافق ويبدو أنها بحاجة الى مبادرة جديدة لإحيائها، أحد النواب يقول إن إيقاف القرار جاء بقرار شخصي من النواب أنفسهم قادة الحملة ومروجيها والداعمين لها فيما قال مختصون بالشأن البرلماني، إن حملة الاستبدال في حال حصولها على النصاب القانوني في التصويت، ستخلق خلافات بين قائمتي التحالف الوطني والعراقية لان المحاسبة على سبيل المثال ستشمل رئيس العراقية إياد علاوي الذي بلغت غياباته ٥٥ جلسة من أصل ٦١ ! فيما بلغت نسبة المتغيبين باستمرار ٤٨٪ فقط! وحسب مصادر برلمانية فان أحدا من المتغيبين لم يقدم عذرا مشروعا واحدا عن سبب الغياب!

في المرحلة الدراسية تعلمنا أن الغياب يترتب عليه اما عقوبة أو الإتيان بسبب وجيه يقنع إدارة المدرسة، وفي حياتنا العامة تعلمنا أن نبرر غياباتنا عن الدوام الرسمي أو حضور مناسبة اجتماعية، انه تقليد وتربية وعرف، إلا إذا كان الشخص اكبر من كل ما تعلمناه وتربينا عليه.

النائب ليس "لعب جهال" ومجلس النواب ليس مكانا لتزجية الوقت والمهاترات واستعراض العضلات وتقديم فصول من فنون اللكم والركلات والكلام البذيء، وهو ليس مكانا لعد الأيام وقبض الرواتب والمخصصات والتمتع بالامتيازات، مجلس النواب يدفع الشعب تكاليف، حتى قدح الماء الذي يقدم فيه ووقود المولدات التي تزوده بالكهرباء ٢٤ ساعة وأجرة صيانته بل وحتى أجرة كلب التفتيش الذي مُنع الصحفيون قبل أيام من دخول المبنى بسبب انتهاء عقده. هذا المكان المقدس ليس لنواب الامتيازات والفرص والصدف الديمقراطية العرجاء وإنما لنواب يكتوون بحر الصيف ويرتجفون من برد الشتاء وتمسهم شظايا المفخخات في البلاد.

ولكن أين نجد مثل هؤلاء النواب؟ كوميديا حملة الاستبدال "الموقوفة" رغم أنها مهنية وإدارية ، قد دخلت توافقات العملية السياسية كما يقول النائب سلمان الموسوي "لا يوجد أي شخص فوق القانون ولكن تم إيقاف حملة جمع التواقيع بهدف التأكد من باقي الأطراف السياسية من مدى التزامها بحكومة الشراكة الوطنية"!

مع تحيات الشعب ..

وقود المحطات يسرق والحكومة تملك المال لكن التجهيز في ٢٠١٣

١٢٠ فهرنهايت و٧٠٠٠ ميكاواط تهدد الشارع باضطرابات جديدة

□ عن: أفكار عن العراق

مؤخرا أعلن الناطق باسم وزارة الكهرباء بأن الحكومة ستتمكن فقط من توفير اقل من نصف ما يحتاجه المواطنون من الطاقة الكهربائية لهذا الصيف.

في الصيف الماضي ارتفعت درجات الحرارة إلى ١٢٠ درجة فهرنهايت، مما اضطر المواطنين الى الخروج الى الشوارع في موجة من الغضب. فقام رئيس الوزراء نوري المالكي بمحاسبة الوزارة، و بعدها أمر بمنع الاحتجاجات.

تلك الاضطرابات يمكن أن تتكرر هذا العام أيضا رغم وعود الحكومة بإنجاز مشاريع جديدة للطاقة الكهربائية.

ويقدر تجهيز الطاقة بحوالي ٧٠٠٠ ميكاواط في حين أن الحاجة المتوقعة تبلغ ١٥٠٠٠ ميكاواط. وجاء ذلك على قمة الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير الكهرباء رعد شلال العاني من على شاشة التلفزيون الرسمي في ٨ حزيران، عندما اشتكى العاني من أنه لم يحصل على الأموال التي وعدوه بها من أجل مشاريع طاقة جديدة.

وفي وقت مبكر، حذر مسؤولون في وزارة الكهرباء من أن تجهيز الطاقة الكهربائية سيكون قاصرا هذا العام أيضا.

من الناحية الرسمية ،فان العراق لن يتمكن من مواجهة احتياجات البلاد للطاقة حتى نهاية عام ٢٠١٣، إذ إن الأمر يتطلب سنوات لإنهاء الخطط الخاصة بتجديد المصانع القديمة وبناء أخرى جديدة.

كانت الوزارة تتحدث عن موقفها الصعب، إلا إن الحكومة منشغلة أكثر بالاحتجاجات المستمرة التي بدأت في كانون الثاني ٢٠١١.

كان نقص الخدمات احدى الشكاوى التي أعلنها المحتجون، وردا على ذلك أمهل رئيس الوزراء وزاراته ١٠٠ يوما لتحسين عملها. وفي الحقيقة لم يتم تحقيق شيء مهم خلال تلك الفترة، لكن المالكي يريد أن يعطي صورة بأن الأمور تتحسن.

يشار إلى أن معدل إنتاج الطاقة الكهربائية في كانون الثاني ٢٠١٠ ولغاية آذار ٢٠١١، وفقا للاتي: "الربع الأول ٢٠١١: ٥،٧٨٤ ميكاواط، الربع الأخير ٢٠١٠ : ٦،٣٣٩ ميكاواط، الربع الثالث ٢٠١٠ : ٦،٥٤٠ ميكاواط، الربع الثاني ٢٠١٠: ٦،٢٠٢ ميكاواط، الربع الاول ٢٠١٠: ٥،٦٣٥ ميكاواط.

وبدلا من أن تتحدث الحكومة بأمانة عن النقص القادم في الطاقة، فقد ركزت على الصفقات التي وقعتها لبناء مصانع جديدة للطاقة الكهربائية، وعرضت وقودا مجانية لمشغلي المولدات الأهلية. ففي ٢٣ آذار أعلنت وزارة الكهرباء خطتها لنصب ٥٠ مصنعاً للطاقة بسعة ١٠٠ ميكاواط بحلول صيف ٢٠١٢.

وفي ٢٤ نيسان ذكرت التقارير إن وزارة الكهرباء وشركة سونر الإيرانية افتتحت مصنعا للطاقة الكهربائية بسعة ٣٢٠ ميكاواط وبكلفة ١٥٠ مليون دولار في مدينة الصدر في بغداد. كذلك كانت شركة سونر تخطط لإضافة توربينات جديدة لرفع الطاقة إلى ٦٤٠ ميكاواط في المصنع. كما تم تفعيل محطتين للطاقة الكهربائية في البصرة في شهر أيار.

وفي نفس الشهر أعلن عن عقود تخص مصانع جديدة في الزبيدية وكربلاء والقدس وبغداد، وأربعة في محافظة نينوى، وآخر في واسط. وقد وقع العراق صفقة مع إيران لتسليم الغاز الطبيعي الى مصنعين للطاقة في بغداد.

وفي ٢٧ أيار قالت الحكومة: إنها ستجهز أصحاب المولدات الأهلية بالوقود المجاني.

في حزيران، أضيفت ٩٢٧ مليون دولار اخرى الى موازنة وزارة الكهرباء مما جعلها أكثر من ٧ مليارات دولار. وتم توقيع عقد لبناء مصنع في الحيدرية، النجف وآخر في القائم، الأنبار.

منذ سنوات وبغداد تحاول رفع الطاقة الكهربائية في البلاد، لكن هذه هي المرة الأولى التي تمتلك فيها المال لتنفيذ بعض خططها. المشكلة هي أن انجازها سيستغرق سنة او سنتين كحد أدنى.

لسنوات عديدة لم يتمكن العراق من مواجهة الحاجة الى الطاقة الكهربائية بسبب الحروب والعقوبات التي دمرت بنيته التحتية.

ويأمل رئيس الوزراء المالكي أن تساعد كل هذه الصفقات الخاصة بالطاقة على تهدئة الرأي العام في البلاد. وان ما حاولت وزارة الكهرباء أن تشير إليه هو أن هذه المشاريع الجديدة مازالت بعيدة ولن تصبح جاهزة لهذا الصيف. ومن المحتمل أن يؤجج ذلك الاحتجاجات مرة أخرى، والتي ينوي رئيس الوزراء الحيلولة دون حدوثها. إلا إن الكلام لن يجدي شيئا في الوقت الذي يكون فيه العمل مطلوبا.

على صعيد آخر، تتعرض كمية كبيرة من الوقود المخصص لمحطات الكهرباء يوميا للسرقة من طرف شركات النقل بتواطؤ مسؤولين كبار في وزارة الكهرباء، على ما أكد المفتش العام في الوزارة لوكالة فرانس برس.

وقال علاء محي الدين "تنقل كميات كبيرة من الوقود في صهاريج إلى محطات الكهرباء لكنها لا تصل إلى وجهتها، وتختفي في الطريق".

وتابع "إن عمليات السرقة هذه من تنفيذ من يتولون النقل ولكنها تتم بتواطؤ مسؤولين كبار في الوزارة. وهذا يؤدي الى تخفيض الإنتاج من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ميغاواط يوميا"، موضحا انه يعمل على هذه القضية منذ عام.

ولا يحصل العراقيون على الكهرباء سوى لست ساعات يوميا في الشتاء واقل من أربع ساعات في الصيف.

ويستعين من يستطيع منهم بمولد كهربائي. وأدى سوء الخدمات العامة وعجز الحكومة الى تظاهرات في شباط.

وقال محي الدين "نحاول تكوين فكرة دقيقة عن حجم هذه السرقات والكميات الناقصة لكن يمكنني أن أؤكد لكم أن في الأمر احتيالا واسع النطاق".

وذكر على سبيل المثال ١٢٠ صهريجا كانت تنقل الوقود في تشرين الثاني من مصفاة بيجي الى سامراء اللتين تبعدان ٩٠ كلم وتم تحويل طريقها وسرقة الوقود الذي تنقله. واكتشف المفتشون في مرة أخرى اختفاء ٢٦٠ صهريجا آخر على طريق بغداد.

وقال المسؤول "نحاول إنشاء آلية تفتيش صارمة لمنع السرقة لكننا نتعرض لمضايقة مجموعات في الوزارة لها علاقة بهيئات النقل".

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس: إن محطات الكهرباء تتلقى يوميا ٤ ملايين لتر من الفيول تؤمنها وزارة النفط، و٣ ملايين من إيران وشركات خاصة. وتبلغ الحاجة اليومية من الكهرباء ١٢٥٠٠ ميغاواط يوميا لكن الإنتاج لا يتجاوز النصف فيما يستورد الباقي من دول مجاورة.

■ ترجمة المدى

> لن يتمكن العراق من مواجهة احتياجات الطاقة حتى نهاية ٢٠١٣، إذ إن الأمر يتطلب سنوات لإنهاء الخطط الخاصة بتجديد المصانع القديمة وبناء أخرى جديدة. وكانت الوزارة تتحدث عن موقفها الصعب، إلا إن الحكومة منشغلة أكثر بالاحتجاجات المستمرة.

إعلام

المرجعية تريد جيلاً سياسياً جديداً

■ يرى ممثل المرجعية الدينية في النجف الشيخ عبد المهدي الكربلائي أن العراق بحاجة إلى إصلاحات في جميع المجالات لكن على يد جيل جديد. الكربلائي كان يتحدث في خطبة له أمس الجمعة في الصحن الحسيني في كربلاء. وقال إن البلد بحاجة إلى تشكيل جيل سياسي جديد يقوم بهذه الإصلاحات، وأن ينهض بالواقع السياسي العراقي بعد أن شهدت الفترة الماضية صراعات سياسية طويلة، كما نحتاج إلى إصلاح على مستوى وعي المواطن على المدى البعيد كي يختار من هو مناسب لتمثيله في المستقبل".

علاوي وطرد وفد الكونغرس

■ أبدى زعيم القائمة استغرابه من قرار الحكومة وردها على مطالب الحكومة الأمريكية المتمثلة بوفدها من الكونغرس الأميركي والذي زار العراق مؤخرا حينما طالب ذلك الوفد الحكومة العراقية بتعويضات عن خسائرهم في حرب العراق. إياد علاوي في لقاء مطول والذي نشر مقتطفات منه موقع حركة الوفاق تبنى هذا الموقف حيث قال ما نصه: إن علاوي أبدى استغرابه من تجاوز وزارة الخارجية في اتخاذ قرار بطرد وفد الكونغرس الأميركي، الذي زار العراق مؤخرا، والذي طالب بتعويضات للولايات المتحدة عن خسائرها في حربها على نظام صدام حسين.

الملا ناظم : لوبي التطرف يعود

■ أكد خبير في شؤون القاعدة أن التفجيرات الأخيرة التي شهدتها بغداد وعدد من المحافظات تهدف إلى عودة البلاد للمربع الطائفي، مما سيضمن لتنظيم القاعدة عوامل البقاء، عازيا أسباب زخم التفجيرات إلى انعدام الثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية واتساع نشاط "اللوبي المتطرف"، وطالب بتفعيل مصالحة حقيقية تتوافر فيها العزيمة على إغلاق صفحة الماضي.

وقال الملا ناظم الجبوري إن "العمليات التي شهدها العراق، تهدف إلى إعادة السنة والشيعة إلى المربع الطائفي"، مشيرا إلى أن "هذا المربع يضمن للقاعدة عوامل البقاء والاستمرار".

العبوات الناسفة تلاحقهم وتهدد برامج الإعمار

المتعاقدون الأميركيون يدفعون واشنطن إلى فرز العلاقة مع العراق

□ عن: لوس أنجلس تايمز

جاءت الوكالة الأميركية للتطوير العالمي بالسيد ستيفن ايفرهارت الى العراق للمساعدة في تأهيل كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد كي تكون شهادتها معتمدة.

انفجرت عبوة يوم الخميس خارج بوابة الجامعة أدت إلى مقتل ايفرهارت. هذا الهجوم سلط الضوء على الموقف الخطير الذي يمر به المتعاقدون مع الحكومة الأميركية وسفارتها بينما يستعد الجيش الأميركي لمغادرة البلاد.

المجاميع المسلحة تنوي ضرب الدبلوماسيين والجنود والمتعاقدين الاميركان التي تستخدمهم السفارة. ولم يعد واضحا إلى اي مدى سيتمكن رئيس الوزراء نوري المالكي وقواته الأمنية من السيطرة على هذه المجاميع.

كذلك فان المتعاقدين المدنيين، العاملين في المشاريع، يعانون ضغوط كبيرة تمارسها معهم قوات الشرطة والجيش العراقي.

ففي الشهر الماضي، كانت هناك أربع غارات على الأقل من قبل الجيش والشرطة على مجمعات المتعاقدين مع برنامج المساعدات الأميركية (يوسيد) في المنطقة الخضراء في بغداد. كما تم اعتقال نائب رئيس البرنامج لمدة أسبوع من قبل القوات الأمنية العراقية وإطلاق سراحه في ما بعد.

هذه المعاملة القاسية جاءت نتيجة ثماني سنوات من الحصانة التي كان يتمتع بها الاميركان الذين لم يكونوا يخضعون للقوانين العراقية، وأصبح المسؤولون العراقيون يستاءون من المدنيين والمتعاقدين الأمنيين الذين كانوا في منأى عن المساءلة، خاصة في ما يتعلق بحادث إطلاق النار على ١٧ مدنيا عراقيا في ساحة النسور ببغداد عام ٢٠٠٧. إلا إن قتل احد المتعاقدين مع البرنامج والغارات الأخرى تشير إلى وعورة الطريق القادم، حيث إن السفارة الأميركية تنظر في فرز علاقتها الجديدة مع العراقيين.

جلسات الاستماع الأخيرة في الكونغرس أثارت الشكوك حول ما إذا كانت وزارة الخارجية الأميركية قادرة على حماية دبلوماسييها ومتعاقديها المدنيين أم لا. وقد أوضح المسؤولون الاميركان بأنهم يريدون من الحكومة العراقية أن تمدد بقاء القوات الأميركية بعد عام ٢٠١١، لكن حتى إذا ما وافقت الحكومة العراقية على ذلك فإن عمل القوات الأميركية سيكون محددا مع القوات الأمنية العراقية.

يقول كينيث كاتزمان، خبير الميدل ايست في خدمات بحوث الكونغرس "الكل يتوقع أن يكون هناك تراجع وصعوبة في حماية الأفراد والمرافق الأميركية عند انسحاب القوات الأميركية".

المالكي يعتمد على الدعم السياسي للتيار الصدري المناوئ للاميركان – يحتل ٤٠ مقعدا في البرلمان – للبقاء في السلطة، وان كتائب اليوم الموعود تقوم بهجمات منتظمة ضد الاميركان. وان هذه الهجمات تحتل الموضوع الأكثر أهمية في اجتماعات السفارة الأميركية مع المالكي. إلا إن السؤال الحالي هو ما إذا كان المالكي يستطيع مواجهة شركائه في الائتلاف الحاكم بشأن نشاطاتهم في الشارع.

في الأسبوع الماضي اقر المالكي بوجود ميليشيا واحدة على الأقل في وزارة الداخلية خلال اجتماع الحكومة الذي نقل من شاشة التلفاز.

تم تحذير فريق البروفيسور ايفرهارت من المخاطر التي تحيط بالمنطقة المحيطة بالجامعة. كما إن فريق حماية متعاقدي البرنامج تلقوا تحذيرات بوجود نشاط خارج الحرم الجامعي وقررت الحماية ضرورة مغادرة الاميركان إلا إن هذا القرار كان متأخراً.

وأثناء مغادرة الفريق قام احد المهاجمين المختبئين بتفجير العبوة عند مرور ايفرهارت،ما أدى إلى مقتله.

هذا الوضع غير المستقر ترك المتعاقدين مع الحكومة الأميركية بين نارين، فبالإضافة الى استهدافهم من قبل المجاميع المسلحة فإنهم يواجهون غارات الشرطة و الجيش العراقي في مجمعاتهم في المنطقة الخضراء.

في ١٤ حزيران تم الطلب من شركة آر تي آي أن تحصل على عقد إيجار وإلا سيتم طردها خلال يومين، فقررت الشركة الانتقال، إلا إن ٣٠ سيارة مدرعة تمت مصادرتها لأنها غير مسجلة بشكل أصولي. كذلك فإن وحدات الجيش والشرطة أخذت معلومات عن الأفراد العراقيين العاملين في الشركة. بالإضافة إلى ذلك تم تفتيش شركة آيكوم واعتقال موظف مدني كبير فيها لمدة أسبوع.

وأطلق سراح نائب رئيس البرنامج، جمال أبو خديجة، بعد اعتقاله بسبب العثور على زي عسكري في غرفته. كما شنت القوات الأمنية العراقية غارتين على مجمعين في المنطقة الخضراء تخص متعاقدي البرنامج.

قال وكيل وزارة الداخلية السابق عدنان الاسدي: إن القوات الأمنية كانت تمنع المتعاقدين الأمنيين الاميركان من العمل خارج إطار القانون والذين بحوزتهم ممتلكات بشكل غير قانوني.

كل ذلك دفع السفارة الأميركية للإبلاغ عن التوترات الحالية.

يقول ديفيد رانز، الناطق باسم السفارة الأميركية "إن البرنامج يضمن بأن كافة المتعاقدين معه ملتزمون بالقوانين والقواعد العراقية، وإننا ندرك أن الانتقال سيكون وعراً أحيانا لأن الحكومة العراقية تقوم بتنظيم الوجود الأميركي الدبلوماسي والتطويري الذي سيديره مدنيون".

■ ترجمة المدى